

الصادر من محكمة التمييز المأذونة بإجراء المحاكمة وإصدار
الحكم باسم حضرة صاحب الجلالة ملك المملكة الأردنية الهاشمية
عبد الله الثاني ابن الحسين المعظم

الهيئة الحاكمة برئاسة القاضي السيد كريم الطراونة

وعضوية القضاة السادة

ياسين العبدلات، د. محمد الطراونة، باسم المبيضين، عمر الخليفات

بتاريخ ٢٠١٣/٦/٢٣ وبكتابه رقم (٢٠١٣/٢٩٢) رفع نائب عام محكمة
الجنايات الكبرى ملف القضية رقم ٢٠١٢/١١١٥ المفصولة من محكمة الجنايات الكبرى
بتاريخ ٢٠١٢/٦/١٨ إلى محكمتنا كونها مميزة بحكم القانون عملاً بأحكام المادة ١٣/ج
من قانون محكمة الجنايات الكبرى مبدياً أن الحكم الصادر فيها المتضمن:

أولاً: عملاً بالمادة ١٧٧ من الأصول الجزائية إدانة المتهم
بجائحة مقاومة موظف عام خلافاً للمادة ١/١٨٥ عقوبات وعملاً بالمادة ذاتها
حبسه مدة ستة أشهر والرسوم.

ثانياً: عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية هتك العرض خلافاً
للمادة ١/٢٩٦ عقوبات ودلالة المادة ٣٠٠ من القانون ذاته، وعملاً بذات المادتين
وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم.

ثالثاً: عملاً بالمادة ٢٣٦ من الأصول الجزائية تجريم المتهم بجناية التحريض على
الاقتراء خلافاً للمادة ٢/٢١٠ و ١/٨٠ عقوبات، وعملاً بذات المواد وبالمادة
٣/٢/٨٠ من ذات القانون وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة ثمانية أشهر
والرسوم.

رابعاً: عملاً بأحكام المادة ٧٢ عقوبات تنفيذ العقوبة الأشد بحق المجرم وهي وضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

جاء مستوفياً لجميع الشروط القانونية واقعة وعقوبة وتسبباً ولا يشوبه عيب من العيوب التي تستدعي نقضه الوارد ذكرها في المادة ٢٧٤ من قانون أصول المحاكمات الجزائية ملتماً تأييده.

وبتاريخ ٢٠١٣/٧/٤ طلب مساعد رئيس النيابة العامة بمطالعة الخطية رقم ٢٠١٣/٤/٢ تأييد القرار الصادر.

القرار

بالتدقيق والمداولة يتبين أن النيابة العامة لدى محكمة الجنايات الكبرى كانت وبقرارها رقم ٢٠١٢/٦٣٤ تاريخ ٢٠١٢/٧/٨ قد أحالت المتهم مع المتهم الآخر

ليحاكما لدى تلك المحكمة بالتهمة التالية:

- جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ بدلالة المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات (بالنسبة للمتهم .
- جنائية التحريض على الافتراء خلافاً لأحكام المادة ٢/٢١٠ و ٨٠ من قانون العقوبات للمتهم
- جنائية التحريض على الافتراء خلافاً لأحكام المادة ٢/٢١٠ من قانون العقوبات للمتهم
- جنحة مقاومة رجال الأمن العام خلافاً لأحكام المادة ١٨٥ من قانون العقوبات (بالنسبة للمتهم

باشرت محكمة الجنايات الكبرى نظر الدعوى وبعد استكمال إجراءات المحاكمة وما قدم فيها من بيانات توصلت إلى اعتناق الواقعة الجرمية التالية:

إن المتهم السوري الجنسية وهو يعمل في أحد أفرع مطاعم منتخب العصير في عمان الذي يديره المتهم وبأنه وفي مساء يوم ٢٠١٢/٥/٢١ قام الأخير بزيارة المتهم ، في الشقة التي كان يسكنها في منطقة الهاشمي الشمالي عاقداً العزم على هتك عرض الأخير مستغلاً لهذه الغاية سلطته كمدير ومسؤول عنه ولدى وصوله ودخوله الشقة أقدم على ضرب المتهم وتخويفه وتهديده ثم قام - وتحت وطأة التهديد والتخويف- بتشليح الأخير بنظولونه وكلسونه وقام ببطحه على الأرض بعد أن قام بدوره بخلع بنظولونه وكلسونه ووضع واقي ذكر على قضيبه وبعد ذلك أقدم على وضع قضيبه المنتصب في مؤخرة المتهم وأخذ يحركه ثم أخرجه ونزع عنه الواقي واستمنى على الأرض بعد أن قام بتقبيله على عموم أنحاء جسمه ومص رقبته.

ونظراً لوجود خلافات ما بين المتهم وشاهد النيابة ورغبةً من المتهم بالانتقام من الشاهد المذكور فقد قام بتحريض المتهم على تقديم شكوى ضد شاهد النيابة موضوعها هتك عرض مستغلاً ما يتمتع به من سلطة على المتهم ومستغلاً بأن الأخير ليس أردنياً وهو غريب الديار -ونتيجةً لذلك- وتحت وطأة الخوف من المتهم ونظراً لسلطة الأخير وسطوته على المتهم -فقد أقدم المتهم على مراجعة إدارة حماية الأسرة وتقديم شكوى ضد شاهد النيابة موضوعها هتك عرض وذلك بعد أن قام المتهم باصطحابه إلى الحارة التي يسكن بها شاهد النيابة مما أتاح الفرصة للمتهم ، لتشخيص الشاهد ، ومشاهدته عن قرب.

ولدى قيام المتهم برفاقه المتهم مراجعة إدارة حماية الأسرة وتقديم شكوى ضد الشاهد وعرض الأخير على المتهم الذي أكد بأنه هو الذي اعتدى عليه وهتك عرضه عاد الأخير وباليوم ذاته عن أقواله وأنكر قيام شاهد النيابة بهتك عرضه واعترف بأنه تقدم بالشكوى ضد الشاهد بتحريض من المتهم الذي استغل سطوته وسلطانه عليه وأجبره على تقديم الشكوى كما أنه اشتكى على المتهم بجرم هتك العرض وجرى عرضه على الطبيب الشرعي وصدر تقرير طبي قطعي يفيد بوجود تمزق في فتحة الشرج وتكدم ونزف بسيط جراء أفعال الاعتداء التي قارفها المتهم وعند التحقيق مع المتهم ادعى أنه مصاب بالإجهاد وبداء السكري طالباً إرساله إلى المستشفى فتم الاستجابة إلى طلبه ولدى وصوله إلى مستشفى

البشير حاول الفرار من رجال الأمن العام الذين بادروا إلى منعه من القيام بذلك إلا أنه أبدى مقاومة شديدة حتى تمت السيطرة عليه وقدمت الشكوى وجرت الملاحقة.

طبقت محكمة الجنايات الكبرى القانون على الواقعة وبتاريخ ٢٠١٣/٦/١٨ وفي القضية رقم ٢٠١٢/١١١٥ أصدرت حكمها المتضمن:

تجريم المتهم بجناية هنك العرض بحدود المادة ١/٢٩٦ وبدلالة المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات وتجريمه كذلك بجناية التحريض على الافتراء بحدود المادتين ٢/٢١٠ و ١/٨٠ من قانون العقوبات والحكم بوضعه بالأشغال الشاقة المؤقتة مدة خمس سنوات وأربعة أشهر والرسوم محسوبة له مدة التوقيف.

لم يطعن المحكوم عليه في الحكم ورفع نائب عام الجنايات الكبرى ملف القضية إلى محكمتنا عملاً بأحكام المادة ١٣/ج من قانون محكمة الجنايات الكبرى كون الحكم الصادر فيها مميزاً بحكم القانون.

وباستعراض محكمتنا لأوراق الدعوى وبياناتها والقرار المميز بصفتها محكمة موضوع يتبين:

أ- من حيث الواقعة المستخلصة:

فقد أشارت محكمة الجنايات الكبرى إلى البيئة التي اعتمدتها في تكوين قناعتها بقرارها المميز وهي بيئة قانونية لها أصلها الثابت في الدعوى تؤدي إلى النتيجة التي انتهت إليها التي تقرها عليها والثابتة بأقوال المجني عليه التي جاءت متطابقة في كافة مراحل الدعوى والتقرير الطبي الصادر بحق المجني عليه وشهادة الطبيب الشرعي الدكتور أمام المحكمة والتقرير الفني الصادر عن إدارة المختبرات والأدلة الجرمية وملف القضية التحقيقية بكافة محتوياته وهي بيانات قانونية تصلح لبناء حكم عليها.

ب- ومن حيث التطبيقات القانونية:

فإن الأفعال التي قارفها المحكوم عليه بحق المشتكي والمتمثلة:

١- استغلال سلطته القانونية على المجني عليه بحكم أنه مسؤول عنه ومديره في العمل وأنه سوري الجنسية وغريب الديار ومن اليسير التأثير عليه سواء بالحيلة أو الإكراه أو التهديد.

٢- إجباره على خلع ملابسه بعد أن عطل مقاومته من خلال الضرب ومن خلال التهديد.

٣- قيامه بإخراج قضيبه المنتصب وإدخاله ودسه في فتحة شرح المجني عليه ثم قيامه بتحريك قضيبه حتى استمنى على الأرض.

٤- التسبب بإصابة فتحة شرح المجني عليه بتشقق وفقاً للتقرير الطبي الشرعي.

تشكل كافة أركان وعناصر جنائية هناك العرض خلافاً لأحكام المادة ١/٢٩٦ بدلالة المادة ٣٠٠ من قانون العقوبات كما ورد بإسناد النيابة وكما انتهى لذلك القرار المميز.

ج- من حيث العقوبة:

إن العقوبة المفروضة على المحكوم عليه تقع ضمن حدودها القانونية.

وعليه فإن محكمتنا تقرر محكمة الجنايات الكبرى على النتيجة التي توصلت إليها وتؤيدها في قرار التجريم والحكم الذي كان مستجعماً لمقوماته ومشتماً على أسبابه وخالياً من عيب مخالفة القانون أو الخطأ في تطبيقه مما يدعوها لتأييده.

لذلك نقرر تأييد القرار المميز.

قراراً صدر بتاريخ ٨ محرم سنة ١٤٣٥هـ الموافق ٢٠١٣/١١/١٢م.

القاضي المترئس

عضو

عضو

عضو

عضو

رئيس الديوان

دقق/ع م